

احتجاجات اجتماعية تمهد لحراك سياسي في الجزائر

بـ"الانتفاضة على المطالب الحقيقية للحراك، وعودة النظام إلى الواجهة بعد استغلاله لجائحة كورونا في بسط هيمنته على الشارع".
ووسط مخاوف من إمكانية تحول الاحتجاجات الاجتماعية المتفاقمة إلى احتجاجات سياسية متجددة، خصوصا في ظل الغموض الذي يكتنف مؤسسات الدولة، وعودة التكتّم عن الوضع الصحي الحقيقي لرئيس الدولة وانعكاس غيابها على أداء الأجهزة الحكومية، يتم الدفع بمشروع الانتخابات التشريعية والمحلية المبكرة من أجل استقطاب القوى السياسية وأكبر قدر من الشارع في المسار الانتخابي بدل العودة إلى الاحتجاج.

ويبقى الرئيس تيون من أسوأ رؤساء الجزائر حضا لتزامن بداية عهده الرئاسية مع أزمة اقتصادية خانقة ومع الجائحة العالمية، الأمر الذي أفقد السلطة إمكانية شراء السلم الاجتماعي التي كانت متاحة لسلفه عبدالعزيز بوتفليقة خلال العقدتين الماضيتين، فضلا عن الأوضاع السياسية المضطربة في البلاد خلال العامين الأخيرين.

وكان الناشط السياسي المعارض الطالب وليد قشيدة، قد فجر لغما سياسيا على رأس السلطة القائمة في البلاد، بعدما كشف عن تعرضه للتعذيب الجسدي والاعتصاب الجنسي خلال التحقيق معه من طرف مصالح أمنية، الأمر الذي يشكل إدانة لسلطة الرئيس تيون ويعزز تهم المعارضة والحراك لها بممارسات القمع.

حملة تعبئة تجري على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل العودة إلى الشارع بمناسبة الذكرى الثانية للحراك

وعرفت القضية مفارقة جسدت تهم الغلق والتوجيه الرسمي للإعلام المحلي بعد التضارب المسجل بين المحكمة التي خففت عقوبة الطالب الجامعي الموقوف منذ العام 2019، وبين ما تم تداوله في تقارير إعلامية محلية تحدثت عما وصفته بـ"مؤامرة خطيرة" قام بها قشيدة لاستهداف مؤسسات الدولة وتهديد الأمن القومي والتواطؤ مع جهات أجنبية.

ورغم تشديد الناشطين المعارضين على ضرورة الالتزام السلمي للاحتجاجات المنتظرة، تسجل مخاوف لدى قطاع عريض من الجزائريين من احتمالات الانزلاق إلى العنف والتخريب. ويبرز هؤلاء مخاوفهم بـ"حالة الغضب المستشري"، وهو ما قد يحدّد بالحراك عن رسالته السياسية، خاصة وأن ما يعرف بـ"ثورات الجوع" عادة ما تؤدي إلى الصدام كما وقع في أحداث أكتوبر 1988.

صابر بليدي

الجزائر - توسّعت رقعة الاحتجاجات الاجتماعية في عدد من مدن وولايات (محافظات) الجزائر خلال الأيام الأخيرة، بشكل يؤشر على بوادر احتقان ويعيد سيناريو الأجواء التي سادت البلاد خلال الأسابيع التي سبقت اندلاع الحراك الشعبي في العام 2019.

وإذا حملت الاحتجاجات المسجلة في الفترة الأخيرة مطالب اجتماعية واقتصادية تتصل بالبطالة وتوسع دائرة الفقر والفساد الإداري والحجر الصحي المستمر، فإنها تماهت مع المطالب السياسية المرفوعة خلال السنتين الماضيتين الداعية إلى رحيل النظام السياسي.

ومثل اقتحام أنصار فريق مولودية الجزائر لكرة القدم مبنى شركة سوناطراك في ضاحية حيدرة الراقية في العاصمة، والقيام بأعمال شغب وتخريب، مؤشرا قويا على تفاقم فرص الانزلاق الاجتماعي، خاصة وأن حسابات هؤلاء الأنصار مع الشركة الحكومية الراعية للفريق مرشحة للخروج عن طابعها الرياضي والسقوط في مستنقع الانفجار الاجتماعي.

ونظم سكان العديد من المدن والمحافظات احتجاجات ومسيرات شعبية للتذيد باستمرار إجراءات الحجر الصحي، وتفاقم البطالة وتوسع دائرة الفقر والبيروقراطية الإدارية، كما كان الشأن في كل من ولايات جيجل والأغواط وتيارت وجاية وغيرها.

وتسود الشوارع الجزائري حالة من الاحتقان خاصة في ظل فشل حكومة عبدالعزیز جراد ومن ورائها السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تيون، الغائب عن البلاد منذ أكثر من 20 يوما بسبب رحلته العلاجية الثانية في ألمانيا، وعدم قدرتها على تجسيد التعهدات التي قطعها الرجل لأنصاره خلال حملته الرئاسية.

وأخذت موجة الغضب الاجتماعي تتوسع لنطاق مختلف القطاعات وسط تهديدات بشن إضرابات شاملة في قادم الأيام. وبعد عمال قطاعي العمل والمالية، لوّح طلبة الحقوق باتخاذ مواقف تصعيدية قريبا وشمل جميع كليات الحقوق في البلاد، بسبب ما أسموه بـ"تمادي الوصاية في غلق فرص الالتحاق بالمهنة بدعوى تشجيع القطاع".

ويرى مراقبون أن الشعارات السياسية التي رفعت في بعض تلك الاحتجاجات والمناهضة للسلطة القائمة وللمؤسسات الرسمية في البلاد، تمهد لإمكانية عودة الاحتجاجات السياسية في البلاد بمناسبة الذكرى الثانية للحراك الشعبي الذي يتزامن مع الثاني والعشرين من فبراير.

وتجري حملة تعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل العودة إلى الشارع بمناسبة الذكرى الثانية، خاصة وأن ما تؤدي إلى الصدام كما وقع في أحداث أكتوبر 1988.

استفتاء شعبي على الدستور لإنهاء الأزمة السياسية في تونس

دعوات مكثفة إلى تغيير نظام الحكم مع تأزم الأوضاع



وحدات التدخل

تغيير النظام مطلب شعبي وسياسي

منذ 2011 لا نعرف من يحكم في تونس باستثناء الحكومة الحالية التي تقول حركة النهضة علنا إنها تدعمها.
ومع تعدد القراءات المختلفة لإمكانية تنفيذ استفتاء وتغيير النظام السياسي والدستور طفت على السطح الاختلافات حول الأولويات، حيث لا يُشاطر الوزير الأسبق، خالد شوكات، جلوس وبقيّة الأطراف الفاعلة الرأي، إذ يشدّد على أن المشكلة لا تكمن في نظام الحكم بل في طريقة تطبيقه، داعيا إلى استكمال تركيز الهيئات الدستورية على غرار المحكمة الدستورية المعطلة منذ سنوات.

وقال شوكات لـ"العرب" إن "أولى الأولويات المحكمة الدستورية (...)، اليوم تبلورت غالبية في البرلمان عند تصويت البرلمان على الوزراء في حدود الـ144 صوتا، وهي غالبية سنحتكنا في تركيز المحكمة ليمتد بعد ذلك تعديل القانون الانتخابي لئلا في حاجة إلى غالبية تحكم وتشكل حكومة قوية قادرة على ملء الفراغ وتسيير السلطة التنفيذية".

وأكد شوكات أن مسألة تغيير الدستور لا يوجد إجماع حولها في الوقت الراهن، وهو ما قد يطيل أمد الأزمة، مضيفا أن "النظام البرلماني يبقى أقرب إلى روح الديمقراطية".

إلى ذلك، تبقى الأزمة السياسية تراوح مكانها رغم ازدياد المبادرات الرامية إلى إداة الجليد بين الرئاسات الثلاث، ما قد يدفع بالمزيد من المقترحات في الأيام القادمة رغم الأجواء المشحونة التي باتت تخيم على المشهد.

الأصوات المناهضة بضرورة تغيير الدستور.
وفي تحدّد للرئيس قيس سعيد قال يرأس البرلمان أيضا، راشد الغنوشي، إن "الدستور منح الرئيس دورا رمزيا وليس إنشائيا"، وذلك في تعليق له على رفض سعيد أداء بعض الوزراء البمين الدستورية أمامه بحجة أنه تحوم حولهم شبهات فساد أو تضارب مصالح، ما فاقم حالة الإستياء من نظام الحكم الحالي.

وقال الوزير الأسبق ورئيس حزب الائتلاف الوطني ناجي جلوس إن "الاسلم لنا من أجل إنهاء الأزمة العودة إلى دستور 1959 لأن النظام السياسي الحالي ضعيف جدا والذين أسسوا له اختاروه لأنهم يخشون العودة إلى السجن (...)، هم يخافون من النظام الرئاسي القوي لذلك اعتقد إذا لم يتغير الدستور ونظام الحكم حاليا -وهذا مستبعد نوعا ما- فإن هذه النقاط ستكون حاضرة بقوة ضمن الحملات الانتخابية في 2024".

وأضاف جلوس في تصريح لـ"العرب" أنه "لتغيير النظام السياسي هناك خطوات مطلوبة تتمثل أولا وبالأساس في تغيير النظام الانتخابي (...)، هناك إجماع اليوم على ضرورة اتخاذ هذه الخطوة وهي رهينة تجميع 109 أصوات في البرلمان لتصير التعديلات على القانون الانتخابي الذي سيجمع حزبا ما يشكل غالبية في انتخابات 2024 لكي تحكم

إجراء حوار وطني ينتهي باستفتاء شعبي حول تغيير النظام السياسي إلى نظام برلماني أو رئاسي.
وأوضح الشاب، في تصريحات أوردتها إحدى الإذاعات المحلية الخاصة، أنه في ظل حالة الإنغلاق التي يعرفها الدستور يكون التوافق هو الحل، مشيرا إلى أنه "في صورة عدم التوافق في حوار وطني يمكن أن ينطلق حراك على الطريقة الجزائرية أو اللبنانية أو العراقية وينتهي بضرورة إلى التغيير".

وتتبنى العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية مثل هذه القراءة التي تدفع نحو تغيير نظام الحكم بطريقة تنهي حالة التشرذم التي هيمنت على المشهد طيلة الأعوام التي تلت ثورة 14 يناير 2011؛ حيث سبق أن دعا رئيس حزب مشروع تونس، محسن مرزوق، إلى تغيير نظام الحكم معتبرا أن بلاده في ظل هذا النظام تعيش تحت "استعمار داخلي".

وأسهمت الأزمة السياسية الحادة، التي دخلت فيها البلاد عقب تمرير التعديل الوزاري المثير للجدل الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي الأسبوع الماضي والذي أسس لقطعة بين أقطاب السلطة، في تعالي

أيهما أسلم للتونسيين: النظام البرلماني أم الرئاسي

أفاد رئيس الهيئة

يجب العودة إلى دستور 1959، لأن نظام الحكم الحالي ضعيف

المشكلة لا تكمن في النظام السياسي بل في طريقة تطبيقه

ناجي جلوس خالد شوكات

مساع مغربية لتكريس نزاهة الانتخابات بمحاربة المال الفاسد

ثلاثة أشهر من تاريخ صرف مساهمة الدولة.
ومن جهته أكد رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام محمد الغلوسي، أن "المستقبل يفرض على الأحزاب السياسية عدم تزكية المفسدين ونهاهي المال العام في الانتخابات المقبلة، ووضع برامج تروم الحد من الفساد والربح والرشوة إلى جانب مدونة للسلوك تعزّز قيم النزاهة والتطوع والشفافية في تدبير الشأن العام".



نبيل أندلوسي
المال السياسي الفاسد أصبح يشكل خطرا على الدولة والمؤسسات

وفي استطلاع أجراه معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب حول الانتخابات العامة المقبلة، اعتبر 81.3 في المئة من المغاربة أن المال "يؤثر بقوة" في نتائج الانتخابات، فيما عبر 60 في المئة من المستجوبين عن عدم تقيهم في الأحزاب والتنظيمات السياسية، مقابل 11.5 في المئة قالوا إنهم يثقون فيها.

والحرّة والنزاهة والشفافية أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، ويمنع الفصل استعمال وسائل سواء كانت نقدية أم عينية أم غير ذلك قصد الحصول على أصوات الناخبين أو التأثير على تصويتهم أو حملهم على الإسماك عن التصويت.

ويرى مراقبون أن استعمال المال الفاسد في الانتخابات المغربية تحدّد تتحمل مسؤوليته الأحزاب السياسية، التي تمنح التزكية عشوائيا للأشخاص الذين يعتمرون المشاركة في الانتخابات.

وقال أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري رشيد لزرقي في تصريح لـ"العرب"، إن "الأحزاب عاجزة عن الدفع نحو تفعيل استراتيجيات ناجعة لإسقاط الفساد الانتخابي".

وفي خضم الاستعدادات للاستحقاقات الانتخابية القادمة توافقت وزارة الداخلية مع الأحزاب، لدعم المرسوم الذي يحدد سقف المصاريف الانتخابية للمرشحين خلال الحملات الانتخابية بوضع بيان مفصل لمصادر تمويل حملاتهم، علاوة على مطالبتهم بتقديم جرد للمصاريف مرفق بجميع الوثائق التي تثبت صرف المبالغ المذكورة.

وأضاف أندلوسي في تصريح لـ"العرب" أنه "لا يمكن علاج هذه الأزمة عبر تشريع القوانين الجزرية فقط، وإن كان هذا مطلوبا ومهما، ولكن يجب أن تتوفر إرادة سياسية حقيقية عند الدولة والأحزاب السياسية على حد سواء لسد المنافذ أمام المال السياسي الفاسد".

محمد ماموني العلوي

الرباط - مع بدء العدّ التنازلي للانتخابات المغربية المقررة في أكتوبر المقبل، عاد إلى الواجهة الجدل حول نزاهة العملية الانتخابية، حيث فتحت وزارة الداخلية التي تشرف على العملية نقاشا صاخبا حول الأليات، التي من شأنها أن تمنع استعمال المال الفاسد من أجل تحقيق مكاسب انتخابية.

وطالبت وزارة الداخلية بالكشف عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية، كإداة بيدها لمحاربة استعمال المال الفاسد في الانتخابات المقبلة، خاصة بأعضاء مجلس المستشارين ومجالس الجهات والعمالات والأقاليم والمجالس الجماعية والمقاطعات.

ويعتقد البرلماني نبيل أندلوسي، أن "المغرب عرف تطورا إيجابيا مهما في مسار نزاهة العمليات الانتخابية، رغم بعض الشوائب والإشكاليات التي لازلت تطرح عند كل مسلسل انتخابي، ومنها استعمال المال وشراء الأهم ونواظف بعض المسؤولين مع هذا الفساد الانتخابي الذي يساهم في توسيع رقعة العزوف وعدم الثقة في العملية السياسية برمته".

تعزيز مراقبة العملية الانتخابية